

## الحكومة تتبع تنفيذ مشروعات تحسين الواقع الكهربائي وتناقش واقع عمل مؤسسة ضمان مخاطر القروض مدير عام المؤسسة لـ «الوطن»: الإقبال كبير جداً للاستثمار بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة والمؤسسة جاهزة وبانتظار المصارف

إهداء غانم



أكد مجلس الوزراء خلال جلسته الأسبوعية أمس برئاسة المهندس حسين عرنوس موافقة اتخاذ كل الإجراءات وتقديم التسهيلات لاستلام محصول الفصح ببسر وسهولة وبغ الممتلكات للفلاحين بالسرعة القصوى وتذليل أي عقبات قد تعترض عملية التسليم، ولاسيما في ظل الإقبال الجيد على المراكز الحكومية المحددة لاستلام المحصول، حيث تم حتى أمس استلام نحو ٢١٠ ألف طن قمح.

واستمع المجلس إلى عرض حول تتبع المشروعات قيد التنفيذ لتحسين واقع الطاقة الكهربائية، حيث تم الانتهاء من الأعمال المدنية في إحدى المجموعات

بمحطة توليد حلب على أن يبدأ التشغيل التجريبي وربطها بالشبكة العامة خلال أيام، وفي هذا السياق أكد رئيس مجلس الوزراء أهمية المتابعة المستمرة لإنجاز المشروع الرستين في اللاذقية والعمل لوضعه بالخدمة في الوقت المحدد، واستكمال إجراءات التعاقد النهائي لتشغيل محطة دير على قبل نهاية العام الجاري بما يتكسب إيجاباً على الطاقة الكهربائية.

واطلع المجلس على واقع إجراء امتحانات سابقة التوظيف المركزية وعمليات التصحيح، وأكد ضرورة الدقة في عمليات التصحيح والسرعة في إعلان النتائج، وأهمية إعداد قاعدة بيانات في كل وزارة تتضمن جميع المؤهلين لشغل مراكز قيادية

إدارية بما يتطابق مع بطاقات الوصف الوظيفي للمرشحين في سياق الإصلاح الإداري. وتم خلال الجلسة استعراض الأعمال الجارية لإعادة تأهيل مطار دمشق الدولي بعد تضرره إثر العدوان الإسرائيلي مؤخراً ووضعه في الخدمة بأسرع وقت، وطلب المجلس من جميع الوزارات المعنية إعادة تنظيم خدماتها في المطار بما يحقق الجودة والنوعية في تقديم الخدمات للمسافرين وأفضل المعايير المعتمدة، وشدد في سياق آخر على أهمية التزام الوزارات بالاتفاق الاستثماري على المشروعات الأكثر جدوى وإنتاجية وبما يؤمن وضعها بالخدمة وفق البرامج الزمنية المحددة. وتناقش مجلس الوزراء واقع عمل مؤسسة ضمان مخاطر القروض والأعمال

إدارية بما يتطابق مع بطاقات الوصف الوظيفي للمرشحين في سياق الإصلاح الإداري. وتم خلال الجلسة استعراض الأعمال الجارية لإعادة تأهيل مطار دمشق الدولي بعد تضرره إثر العدوان الإسرائيلي مؤخراً ووضعه في الخدمة بأسرع وقت، وطلب المجلس من جميع الوزارات المعنية إعادة تنظيم خدماتها في المطار بما يحقق الجودة والنوعية في تقديم الخدمات للمسافرين وأفضل المعايير المعتمدة، وشدد في سياق آخر على أهمية التزام الوزارات بالاتفاق الاستثماري على المشروعات الأكثر جدوى وإنتاجية وبما يؤمن وضعها بالخدمة وفق البرامج الزمنية المحددة. وتناقش مجلس الوزراء واقع عمل مؤسسة ضمان مخاطر القروض والأعمال

ووافق المجلس على استكمال تنفيذ مشروع على أهمية توسيع نطاق عملها وتعزيز دورها وضرورة الحرص على تحسين جودة الخدمات التي تقدمها في مجال منح القروض للمشاريع الصغيرة والمتوسطة وتمكين التمويل لمختلف القطاعات بما يدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية. كما ناقش المجلس مشروع الصك التشريعي الخاص بموضوع الاستثمار في القطاع العقاري وتوفيق أحكام التشريعات الناظمة لهذا القطاع مع أحكام قانون الاستثمار رقم ١٨ لعام ٢٠٢١ بهدف تسهيل إجراءات الاستثمار في التطوير العقاري والتنمية العمرانية واستفادة هذه المشروعات من المزايا والحوافز التي تضمنها قانون الاستثمار إضافة إلى تحفيز رؤوس الأموال للاستثمار في قطاع النقل.

ووافق المجلس على استكمال تنفيذ مشروع على أهمية توسيع نطاق عملها وتعزيز دورها وضرورة الحرص على تحسين جودة الخدمات التي تقدمها في مجال منح القروض للمشاريع الصغيرة والمتوسطة وتمكين التمويل لمختلف القطاعات بما يدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية. كما ناقش المجلس مشروع الصك التشريعي الخاص بموضوع الاستثمار في القطاع العقاري وتوفيق أحكام التشريعات الناظمة لهذا القطاع مع أحكام قانون الاستثمار رقم ١٨ لعام ٢٠٢١ بهدف تسهيل إجراءات الاستثمار في التطوير العقاري والتنمية العمرانية واستفادة هذه المشروعات من المزايا والحوافز التي تضمنها قانون الاستثمار إضافة إلى تحفيز رؤوس الأموال للاستثمار في قطاع النقل.

## التسليف الشعبي يحل مشكلة الصرافات بنشر نقاط البيع

# التسليف الشعبي: الربط مع العقاري يسمح بالاستفادة من تطبيقات الدفع الإلكتروني

عبد الهادي شباط

يبدو أن تهاك منظومات النقطة والدفع لدى المصارف العامة يعطل تحدياً أمام العمل المصرفي الحكومي وخاصة في الشق التقني والخدمات التي يعتمد تقديمها على البنية التحتية والبرمجية وخاصة عمل الصرافات الآلية المتعددة منذ سنوات.

وربما تظهر الحالة واضحة للعيان في مصرف التسليف الشعبي الذي بين في تصريح لـ «الوطن» أن لديه نحو ٦٥ ألف مواطن معظمهم من المتقاعدين الذين لا يمكنهم سحب أكثر من ١٠ آلاف ليرة لكل عملية سحب من الصراف العقاري و ذلك بسبب الحاجة لتحديث البنية التقنية والبرمجية المشغلة لعمل الصرافات.

وحسب توضيح لوزارة المالية خصصت به «الوطن» أنه بهدف معالجة الصعوبات التي يعرض عنها بطاقات الصراف الآلي العائدة للتسليف الشعبي والتي تتمثل بإجراء سحباتهم على عدة دفعات وتحملهم أعباء نتيجة ذلك، وتخفيفاً للأردام على الصرافات، فقد قام المصرف بالتعاون مع المصرف العقاري بنشر وتركيب نقاط البيع (POS) المنتشرة في مراكز البريد وفروع المصرف العقاري، وأن مصرف التسليف الشعبي ستبايع استكمال نشر نقاط البيع (POS) واستمرارها تبعاً في فروع المصرف في بقية المحافظات. وأضاف حسن: إن حالة الربط مع المصرف العقاري سمحت للتسليف الشعبي بالاستفادة من التفاعلات وفي اتصال هاتفي لـ «الوطن» مع معاون مدير عام التسليف الشعبي عدنان حسن أوضح أنه تم نشر ٤١



البيع بمبلغ مئتي ألف ليرة سورية، كما يمكن لحاملي هذه البطاقات إجراء سحباتهم من نقاط البيع المنتشرة في مراكز البريد وفروع المصرف العقاري، وأن مصرف التسليف الشعبي ستبايع استكمال نشر نقاط البيع (POS) واستمرارها تبعاً في فروع المصرف في بقية المحافظات. وأضاف حسن: إن حالة الربط مع المصرف العقاري سمحت للتسليف الشعبي بالاستفادة من التفاعلات وفي اتصال هاتفي لـ «الوطن» مع معاون مدير عام التسليف الشعبي عدنان حسن أوضح أنه تم نشر ٤١

وعمليات الربط مع بعض الشركات وتطبيقات الدفع المالية العاملة في القطاع المصرفي.

الالكتروني مثل الربط الذي تم مؤخراً بين العقاري وشركة بيترا والذي يؤمن العديد من خدمات الدفع الالكتروني عبر الصرافات الآلية مثل دفع القناتير وغيره، مؤكداً أن التسليف الشعبي ستبايع التوسع في نشر نقاط البيع لتأمين حصول المواطنين على أجورهم ومعايشاتهم لدى التسليف بسهولة. بينما يعتبر الكثير من المتابعين للعمل المصرفي أن الحل الأساس لمشكلة الصرافات هو التوسع في تطبيقات الدفع الإلكتروني والتي قدر المستطاع عن تداول الكاش (النفود) لكن ذلك يحتاج لبيئة تقنية وتدريبية محفزة على نشر تطبيقات وخدمات دفع إلكتروني تختص الكثير من الوقت والجهد وأن معظم استخدامات الصرافات الآلية عالمياً تراجعت بسبب توفر تطبيقات الدفع الإلكتروني عبر الهواتف النقالة وقلّة الحاجة لسحب الكاش.

وكان مدير الدفع الإلكتروني عماد رجب أوضح أن عمليات التحول الرقمي والمعاملات النقدية الإلكترونية ستكون بديلاً حتمياً من النظام النقدي التقليدي، وخاصة أنها تشكل المستقبل المالي للقطاع المالي والأعمال والتعاملات المالية الرقمية، والتي تعد أمراً ضرورياً في تطوير الإستراتيجيات المالية المؤسسية، والتحول لنظم الدفع الإلكتروني باعتبارها مطلباً أساسياً في تحقيق الشمول المالي، وأن إطلاق منظومة الدفع الإلكتروني يبرحلتها الأول مهم جداً وسيعود هناك مراحل أخرى تشمل جميع المؤسسات المالية العاملة في القطاع المصرفي.

إرمز محفوظ

منحت المؤسسة العامة للإسكان أمس مهلة أخيرة للمكتبتين مستحقي السكن البديل في منطقة المزة ٨٦ الذين تم تخصيصهم بتاريخ الـ ٢١ من كانون الأول للعام الماضي لاستكمال المدفوعات لتصل إلى ٥٠ بالمئة من القيمة التخمينية للسكن المخصص.

كما منحت المؤسسة في إعلان آخر مهلة نهاية شهر حزيران للعام الحالي للمخصصين بالسكان الجاهزة الذين لم يبرموا قعود مساكنهم التي خصصوا بها لاستكمال الوثائق والإجراءات اللازمة لإبرام عقودهم واستلام مساكنهم أصلاً.

وفي تصريح لـ «الوطن» بين مدير المؤسسة العامة للإسكان مازن الحام أن المكتبتين مستحقي السكن البديل في منطقة المزة ٨٦ والبالغ عددهم ٢٧ مكتباً، تم تخصيصهم نهاية

العام الماضي في توسع ضاحية قدسيا، وهناك جزء منهم لم يستكملوا مدفوعاتهم المطلوبة منهم لذا قمنا بمنحهم مهلة أخيرة لاستكمال هذه المدفوعات.

وعن الإجراءات التي سيتم اتخاذها في حال التأخير بالتسديد لفترة تزيد على المهلة المحددة، أوضح الحام أنه وفق نظام عمليات المؤسسة من الممكن أن يتم اتخاذ إجراءات قانونية محددة بحق المتأخرين، لافتاً إلى ضرورة أن يلتزم المكتب المجل الزمنية المحددة وخصوصاً أنه عندما قام بالانكباب على السكن كان على دارية بموضوع المهل الزمنية بشكل كامل.

وأكد الحام أنه بالنسبة للمخصصين بمساكن جاهزة ولم يبرموا بعد قعود مساكنهم فقد تم إعطاء المكتبتين أكثر من مهلة من أجل إبرام عقودهم، علماً أن مساكنهم جاهزة وهم مخصصون بمساكن محددة، ونحن من خلال هذا الإعلان ندعو المواطنين لاستلام مساكنهم وإبرام

## مهلة أخيرة لمستحقي السكن البديل في منطقة المزة ٨٦ لاستكمال مدفوعاتهم

# الحام لـ «الوطن»: نسعى لتخصيص مكنتبي ٢٠٢٢ بما لا يقل عن ٦ آلاف شقة سكنية

عقودهم، لافتاً إلى أنه في حال التأخير عن المهلة المحددة سيتم عرض الموضوع على مجلس الإدارة لمناقشته وسيتم اتخاذ الإجراءات القانونية المناسبة بحق المتأخرين والتي نص عليها نظام عمليات المؤسسة. وبالنسبة لخطة المؤسسة للعام الحالي أشار الحام إلى أنه خلال العام الماضي تم تخصيص المكتبتين على السكن بحوالي ٦ آلاف شقة سكنية وتم تخصيص بأغلب المحافظات السورية بمختلف أنواع السكن وتسعى المؤسسة خلال العام الجاري لتخصيص المكتبتين بما لا يقل عن ٦ آلاف شقة سكنية. وبين الحام أنه بخصوص الاجتثاث الذي عقد مع عدد من المدراء المركزيين في المؤسسة، الذي تم خلاله عرض مراحل إنجاز برنامج الفهارس الذي يهدف إلى أرشفة كل الوثائق الورقية الخاصة بأعمال المؤسسة عبر منصة الإلكتروني العامة لعمل برنامج السكن وبرنامج الحسابات وبرنامج الأملاك

عقودهم، لافتاً إلى أنه في حال التأخير عن المهلة المحددة سيتم عرض الموضوع على مجلس الإدارة لمناقشته وسيتم اتخاذ الإجراءات القانونية المناسبة بحق المتأخرين والتي نص عليها نظام عمليات المؤسسة. وبالنسبة لخطة المؤسسة للعام الحالي أشار الحام إلى أنه خلال العام الماضي تم تخصيص المكتبتين على السكن بحوالي ٦ آلاف شقة سكنية وتم تخصيص بأغلب المحافظات السورية بمختلف أنواع السكن وتسعى المؤسسة خلال العام الجاري لتخصيص المكتبتين بما لا يقل عن ٦ آلاف شقة سكنية. وبين الحام أنه بخصوص الاجتثاث الذي عقد مع عدد من المدراء المركزيين في المؤسسة، الذي تم خلاله عرض مراحل إنجاز برنامج الفهارس الذي يهدف إلى أرشفة كل الوثائق الورقية الخاصة بأعمال المؤسسة عبر منصة الإلكتروني العامة لعمل برنامج السكن وبرنامج الحسابات وبرنامج الأملاك

## ثلاثة معامل جديدة لتصنيع البطاريات

# مدير معمل البطاريات: عقد التوريد جاهز وننتظر تفعيل الخط الأتعماني الإيراني ومنتجات القطاع الخاص لا تخضع للرقابة

جلنار العلي

يذكر الحديث عن قصر أعمار البطاريات التي تُشترى من الأسواق على الرغم من ارتفاع أسعارها، إضافة إلى أعطالها الكثيرة التي تصل أحياناً لكثرة انفجار البطارية، واليوم، سوق البطاريات هو أحد أكبر الأسواق، وما أدى إلى الكثير من الغش حسب خبراء، لأن الحاجة الشديدة التي فرضها التقني الكهربائي القاسي، جعلت الطلب أكثر من العرض، والمعمل الحكومي لا ينتج التوعبات المطلوبة اليوم ولا الكميات الكافية، فتقود الأسواق الجيد والسني.

ثلاثة معامل جديدة قريباً

بداية، توصلت «الوطن» مع مدير شركة البطاريات في حلب مدحت بولاد، الذي أكد أنه قد تمت الموافقة على توريد ثلاثة معامل بطاريات جديدة لتحقيق نقلة نوعية في الشركة، المعمل الأول سيكون لإنتاج الرصاص وإعادة تدوير سكرات البطاريات بطاقة إنتاجية تصل إلى ١٥٠٠ طن سنوياً، أما المعمل الثاني فهو بخفي إنتاج الأول لإنتاج بطاريات مغلقة، والثالث لإنتاج الجبل بطاقة إنتاجية تصل إلى ١٥٠٠ بطارية في اليوم، أما المعمل الثالث فهو مخصص لإنتاج بطاريات الليثيوم بطاقة تصل إلى ٦ ملايين أمبير ساعي في السنة، علماً أن التكلفة الإنتاجية للمعامل الثلاثة تصل إلى ٤١,٧ مليون دولار مع مواد أولية تكفي لمدة ثلاثة أشهر. لافتاً إلى أن عقد التوريد جاهز ومصقلاً من جميع الجهات، وأن المباشرة مقررة بتفعيل الخط الأتعماني الإيراني، وسيتم التوريد تبعاً لمدة عامين ونصف. وأضاف بولاد إن الشركة حالياً وبسبب تدبير كل مخابرها وخطوطها الأوتوماتيكية بفعل الإزهاج، أصبحت تعمل بقدرة السوق وتصنع بشكل يومي ونصف أي، ومع ذلك لا تحتوي منتجاتها على أي نسبة غش في مواصفات البطارية المعلن عنها من ناحية الوزن، إضافة إلى أنها لا تحتوي مواد قديمة من بطاريات مستعملة، فكل المواد تستخدم لأول مرة، مشيراً إلى أن هذه الشركة هي الشركة الحكومية الوحيدة في سورية التي تصنع بطاريات سواء حالياً أو خلال فترة ما قبل الحرب.

وتابع: «وقمنا بخصص منتجات القطاع وخاصة أنه لا يوجد معامل حقيقية بخطوط

إنتاج وإمسا عبارة عن ورش صغيرة، لذا نجد بطاريات رديئة الصنع في الأسواق لا تصنع وفق أسس تقنية صحيحة، وعلى الرغم من أن تكاليفها تفوق تكاليف السوق بسبب الالتزام بمعايير محددة إلا أن أسعارها أقل بنسبة ٥ بالمئة كحد أدنى، وخاصة بوجود تعاميم تمنع وصول نسبة الربح في الشركة إلى أكثر من ١٥ بالمئة».

بطاريات وطنية رديئة

ومن سوق الكهراء في دمشق، أفاد أحد تجار البطاريات لـ «الوطن»، بأن كل البطاريات المحلية الصنع والمستوردة مطلوبة بشدة وذلك نظراً لتفاوت القدرة الشرائية لدى المواطنين، فالبطاريات الرديئة الصنع مثلاً يتم شراؤها من ذوي الدخل المحدود، وتكون غالباً من البطاريات السائقة الوطنية سواء أكانت عائدة للقطاع العام أم الخاص، حيث تقتصر المواد الموجودة فيها على «البلاك والرصاص والأسيد»، أما البطاريات التي تستمر عمراً أطول يصل إلى خمسة أعوام فهي المستوردة كبطاريات الجبل والليثيوم والبطاريات الأنوية والكربونية، مشيراً إلى أن أكثر المنتجات الموجودة في الأسواق حالياً مصدرها الهند وإيران واليابان.

غير مخصص، مشيراً إلى أن الكثير من هذه الورش تضم أطفالاً يعملون بصناعتها بشكل يدوي بناءً على توجيهات المشرقيين عليهم من أصحاب الورش، علماً أنها تضم مواد كيميائية سامة كالرصاص مثلاً، مؤكداً أن هذه الصناعة يجب أن تكون خاصة لقواعد المصنعة محلياً أيضاً، فأدى حدث طارئ على بيئة التصنيع من حرارة أو رطوبة سيؤثر في الجودة.

والتجارة الداخلية وحماية المستهلك، مشيراً إلى أن المركز على علم بوجود بطاريات مصنعة بطرق مخالفة للمواصفات وعائدة لورش غير مرخصة في الأسواق، ولكن تطبيق الرقابة عليها قد يستغرق وقتاً طويلاً وخاصة في ظل تعدد مصادر البطاريات الموجودة في الأسواق، على عكس البطاريات المستوردة التي تم البدء بتطبيق آلية وضع اللصقات عليها منذ بداية الشهر الحالي، حيث بعد ضبطها لم تكن المنافذ الحدودية التي تدخل منها معروفة، واعتبر على أن وضع لصقة عائدة للمركز على البطاريات المحلية الصنع سيقيض على كل الورش غير المرخصة من وزارة الصناعة، وذلك من خلال جولات تقوم بها وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك، تتخالف فيها كل المنتجات المخالفة التي لا تحمل هذه اللصقات.

دخلاء على المهنة

وفي السياق ذاته، أكد خبير الطاقة البديلة ومستورد البطاريات توفيق خرفان في تصريح لـ «الوطن» أن أغلبية الأشخاص الذين يعملون في مهنة تصنيع البطاريات في ورش القطاع الخاص هم بخلاء على المهنة

وفي السياق ذاته، أكد خبير الطاقة البديلة ومستورد البطاريات توفيق خرفان في تصريح لـ «الوطن» أن أغلبية الأشخاص الذين يعملون في مهنة تصنيع البطاريات في ورش القطاع الخاص هم بخلاء على المهنة

إجراءات تنظيمية رفعت الأسعار

ومن ناحية أخرى، يرى خرفان أن أسعار البطاريات تآثرت بعدة عوامل منها الظروف الاقتصادية العالمية التي تدهورت خلال العامين الأخيرين بسبب انتشار فيروس كورونا والحرب الروسية الأوكرانية، والانسحاب من أجزاء من إفريقيا من مركز بحوث الطاقة الأمر الذي انعكس على أسعار المواد الأولية والمعادن والرصاص، مشيراً إلى أن

خطر انفجار البطاريات

وأردف إن «منتجات هذه الورشات غير متطابقة، فنجد أن بطاريات الورشة الواحدة يختلف بعضها عن بعضها الآخر لعدم وجود معايير موحدة في التصنيع، وفقاً لطولاً وخاصة في ظل تعدد مصادر البطاريات الموجودة في الأسواق، على عكس احتياطي انفجارها، أو تعطلها قبل انتهاء عمرها، موضحاً أن الحل هو ضبط عدم السماح للأشخاص غير المؤهلين بافتتاح ورشة إلا بوجود شخص كيميائي ومختص».

قليلة ومغلقة الاستخدام

وحول جودة البطاريات التي ينتجها المعمل الحكومي في حلب، أشار إلى أن هذه البطاريات تسمى بطاريات الإقلاع التي تستخدم في الشاحنات والسيارات، وهي غير مخصصة لتخزين الطاقات المتجددة، على عكس البطاريات المستوردة وهي بطاريات التفريغ العميق التي يمكن الاستفادة منها في المنزل لأوقات طويلة، مشيراً إلى أن منتجات المعمل قليلة جداً ولا تكاد توجد.

وحول جودة البطاريات التي ينتجها المعمل الحكومي في حلب، أشار إلى أن هذه البطاريات تسمى بطاريات الإقلاع التي تستخدم في الشاحنات والسيارات، وهي غير مخصصة لتخزين الطاقات المتجددة، على عكس البطاريات المستوردة وهي بطاريات التفريغ العميق التي يمكن الاستفادة منها في المنزل لأوقات طويلة، مشيراً إلى أن منتجات المعمل قليلة جداً ولا تكاد توجد.

وحتى خرفان أن هذه اللصقات الجيدة باطنياً لأنها تصب في مصلحة المواطن، ولكنها يجب أن تكون جزءاً من عمل وزارة الكهراء وأن يكون أثرها بسيطاً على السعر، باعتبار أن الغاية منها هي إيصال مادة جيدة للوطن، وخاصة أن هذه الآلية متبعة من ناحية الاستيراد منذ نحو عام ونصف العام، حيث إن دوريات الجمارك كانت تتمتع من إدخال أي بضاعة من دون الحصول على وثيقة من مركز بحوث الطاقة تؤكد أن هذه المواد مطابقة للمواصفات، لذا كان الاختيار يتم بكلف مهيمة.

• مركز بحوث الطاقة: سفروض اللصاقة على المنتج المحلي أيضاً

• خبير ومستورد: اللصاقة تصب في مصلحة المواطن لكنها سترفع الأسعار

